

التقرير الختامي لجلسة العمل الحوارية حول:

"تأثيرات تداعيات جائحة كورونا على التشغيل وأسواق العمل العربية"

القاهرة، الأربعاء 8 يوليو 2020- عبر تطبيق الزووم

تقديم:

في اطار الأنشطة والفعاليات التي تنفذها منظمة العمل العربية لدعم جهود أطراف الإنتاج الثلاثة لمواجهة تأثيرات تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على قطاع العمل والعمال. عقدت المنظمة جلسة عمل بعنوان "تأثيرات تداعيات جائحة كورونا على التشغيل وأسواق العمل العربية"، وذلك يوم الأربعاء الموافق 8 يوليو/ تموز 2020، عبر تطبيق زووم.

أهداف النشاط:

يتناول هذا النشاط بالعرض والتحليل جانباً هاماً من الجوانب التي تأثرت بشدة من تداعيات الجائحة في هذه المرحلة الحرجة، وصولاً إلى عدد من المقترحات والحلول للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة حالياً، وبلورة آليات مستقبلية جديدة تعالج التوترات التي خلفتها الأزمة، وتهيئ أسواق العمل العربية لواقع جديد لمستقبل العمل.

المشاركون:

شارك في أعمال جلسة العمل عدد (137) مشاركاً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية من (16) دولة عربية، و (92) مشاركة من ممثلي المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية والمعنيين والمتخصصين، فضلاً عن عدد من الإعلاميين والمتابعين من ذوي الاختصاص.

الافتتاح:

تم افتتاح أعمال الجلسة عند الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء، الموافق 8 يوليو 2020، بكلمة ترحيبية من معالي الأستاذ/ فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية، رحب فيها بالسيدات والسادة ممثلي أطراف الإنتاج في الدول العربية والمشاركين والسادة الخبراء والحضور الكريم والمتدخلين، وتمنى معاليه من الله سبحانه أن يزيل هذه الجائحة وتنعم اوطاننا وشعبونا العربية، بالخير والصحة والسلامة.

وأشار أن هذا النشاط يأتي ضمن سلسلة أنشطة للمنظمة بدأتها خلال الفترة القليلة الماضية، وسيتم استكمال عدة أنشطة أخرى حول تداعيات الأزمة خلال المرحلة القادمة وفق البرنامج المُعد لذلك.

وأكد في كلمته بأن وطننا العربي جزء لا يتجزأ من العالم، وأن هذه الأزمة التي لم يشهد لها مثيل في التاريخ الحديث، تحتاج إلى تضافر وتكاتف جهود أطراف الانتاج الثلاثة على تجاوز تأثيراتها التي عصفت بكل بلدان العالم ووطننا العربي.

وفي ختام كلمة معاليه تمنى التوفيق لجلسة العمل وللمشاركين لخدمة وطننا العربي.

سير اعمال الجلسة:

تضمن جدول اعمال الجلسة محورين رئيسيين:

المحور الأول: " تأثيرات فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على أوضاع التشغيل والبطالة.

وقدمه السيد/ رامي مهداوي – الخبير العربي في مجال التشغيل/ دولة فلسطين، الذي تناول بالتحليل تأثيرات تداعيات كورونا على أوضاع التشغيل والبطالة على عدد من القطاعات الانتاجية والخدمية في المنطقة العربية، خاصة قطاعات النفط والسياحة والأسواق المالية، وتحويلات العمال والمغتربين، والتي شهدت انخفاضات في الايرادات بشكل ملحوظ أثرت على اقتصادات الدول، وعرض عدد من السيناريوهات المحتملة لآفاق التشغيل وانعكاساتها على أسواق العمل وفق عدد من التصورات والحلول التي قسمها إلى ثلاثة مراحل وفق ظروف الجائحة وهي بداية الجائحة، وخلال الجائحة، وعند نهاية الجائحة بمشيئة الله.

المحور الثاني: " تأثيرات جائحة كورونا على الموارد البشرية ومستقبل العمل"

وقدمه الدكتور/ عبدالرحيم محمد أحمد – الخبير العربي في مجال التدريب/ جمهورية السودان، الذي تناول تأثيرات هذه الجائحة على الموارد البشرية ومستقبل العمل بالدول العربية خلال المرحلة الحالية والمستقبلية، واستعرض أهمية الاستثمار في الموارد البشرية وكيفية تعظيم عوائده لصالح الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والسياسات التي تحكم عمليات وبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني، ومدى مساهماتها في تحقيق الأهداف لبناء القدرات البشرية وفقاً للأولويات الحالية والمستقبلية لسوق العمل من المهارات والمهن التنافسية، وأشار إلى أهمية التوسع في نشر سياسة التعليم والتدريب الالكتروني عن بُعد.

التوصيات:

بعد العرض والتحليل الذي قدمه السادة الخبراء ومدخلات ومناقشات السادة المشاركين، تم التوصل

إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات كما يلي:

- 1 العمل علي وضع إطار تعاوني بين أطراف الإنتاج الثلاثة، لبناء قاعدة متكاملة لمعلومات سوق العمل، و تعزيز الجهود لتشجيع الفئات العمالية للتسجيل فيها، والنظر في استراتيجيات وبرامج التشغيل، لتشمل جميع الفئات ، لاسيما التي فقدت وظائفها بسبب ظروف الجائحة.
- 2 التأكيد على أهمية الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والأمن الصناعي والرقمي، والعمل علي دعم مشاريع ريادة الأعمال وتحفيزها للعمل في هذه القطاعات وتنمية المهارات والقدرات لمواكبة الطفرة العالمية والدخول في مرحلة الاقتصاد الجديد والثورة الصناعية الرابعة.
- 3 إعادة رسم خريطة الاستثمارات العربية وفق فرص ومقومات الاستثمار المتاحة في الدول العربية، بحيث تأخذ في الاعتبار الأولوية للمشاريع الكبرى ذات الكثافة العمالية الكبيرة، لاسيما في القطاعين الزراعي والصناعي.
- 4 الاستمرار في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بتوفير الدعم المالي المناسب وإتباع سياسات نقدية توسعية بتخفيض أسعار الفائدة، وتعليق سداد القروض والإعفاء الضريبي، ومساندتها بالاستعانة بها في سلاسل الإنتاج لضمان استمراريتها وتجنبها مخاطر الغلق والانهيار.
- 5 التوسع في برامج التشغيل الممولة حكومياً، خاصة في القطاعات الرئيسية للبنية التحتية.
- 6 زيادة المخصصات لدعم شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج الحماية الوقائية وتعزيز مفهوم الاقتصاد التضامني من الناحية الاجتماعية، وتنفيذ برامج للمسئولية التكافلية لتشمل الفئات العمالية في القطاع الغير منظم، والعمل على إنشاء صناديق تعويض البطالة، وتعويض العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة.
- 7 توفير آليات التشاور بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني وأطراف الإنتاج الثلاثة والدعوة إلي رسم وتطوير سياسات تدعم مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني للاعتراف بالتدريب عن بُعد، واعتماده وفقاً للأولويات الجديدة والمستقبلية التي تحكم برامج وعمليات التعليم والتدريب ووضع معايير قياسية لخدمات التعليم والتدريب عن بُعد، مع التنسيق مع جهات الاعتماد العربية والدولية المتخصصة.

- 8 بناء استراتيجيات تعليمية وتدريبية تدعم التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من التطور المعرفي الهائل، لتحسين وتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني، لمقابلة المتغيرات والتحديات المستحدثة بأسواق العمل.
- 9 تعزيز دور التوجيه والإرشاد المهني، في التعريف بالأنماط الجديدة للعمل واحتياجات أسواق العمل المتغيرة من المهن والمهارات، والتركيز على المجالات التي تدعم القطاعات التي كشفت الأزمة وجود نقص بها، مثل القطاع الصحي.
- 10 أهمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة، لدراسة وتقييم الوضع وتبادل المعلومات والخبرات وبحث تجارب الدول في التصدي لتداعيات الجائحة، والعمل على توفير آليات تمويل جديدة لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني تدعم الاستثمار في مجال الموارد البشرية وتعظيم عوائدها لصالح الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

مستورة